جامعة عباس لغرور- خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مادة تقنيات البحث العلمي خاصة بطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية:

تقنيات البحث العلمي

Scientific research techniques

إعداد :
د/ حفظاوي سعيد

السنة الجامعية 2026/2025

أجزاء البحث العلمي: ماهيتها وضرورتها

Parts of scientific research: what they are and their necessity

د. حفظاوي سعيد

Dr. Hafdaoui said

جامعة عباس لغرور، خنشلة / الجزائر، الإيميل: hafdaouisaid40@gmail.com

Abbes Laghrour University, Khenchela / Algeria

الملخص:

يهدف هذا البحث كما يتضح من عنوانه إلى تحليل الإشكالية المتمحورة حول ماهية أجزاء البحث العلمي ومدى ضرورتها. حيث تعتبر أجزاء البحث العلمي المكونات الأساسية لأي بحث علمي سواء كان في مستوى الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه وسواء كان التخصص في العلوم الطبيعية والتقنية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتشمل هذه الأجزاء: العنوان والمقدمة وصلب الموضوع والخاتمة والملاحق وقائمة المصادر والمراجع وأخيرا الفهرس، وقد تم عرض موضوع البحث من خلال تحديد مفهوم كل جزء ومكوناته ووظيفته وأهميته في البحث العلمي.

بعد عرض وتحليل مختلف عناصر موضوع البحث أصبح من الضروري التأكيد على أهمية كل جزء من أجزاء البحث العلمي، وبالتالي يمكن اعتبار وجود هذه الأجزاء في أي بحث علمي أمرا إلزاميا ، باستثناء الملاحق التي يتوقف وجودها أو غيابها على طبيعة موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: العنوان - المقدمة - صلب الموضوع - الخاتمة - الملاحق - قائمة المصادر والمراجع - الفهرس.

Abstract :

The aim of this research, as is evident from its title, is to analyze the problematic centered on what are the parts of scientific research and their necessity. Parts of scientific research are the basic components of any scientific research, whether it is at the bachelor's, master's, or doctoral level, and whether the specialization is in the natural and technical sciences or in the social and human sciences. These parts include: the title, introduction, body of the topic, conclusion, appendices, list of sources and references, index. The research topic was presented by defining the concept of each part, its components, function and importance in scientific research.

After presenting and analyzing the various elements of the research topic, it became necessary to emphasize the importance of each part of the scientific research, therefore the presence of these parts in any scientific research is obligatory, with the exception of appendices whose presence or absence depends on the nature of the research topic.

Key words: title - introduction - body of the topic - conclusion - appendices - list of sources and references- index.

مقدمة:

لعل من أهم القضايا المنهجية التي تلقى إقبالا واهتماما من طرف الطلبة والباحثين وتشكل هاجسا لهم في إنجاز أعمالهم العلمية هي ما يتعلق بشكل البحث العلمي وإخراجه، وما يتصل به من ماهية أجزاء البحث العلمي ومحتويات كل منها، ومدى إلزاميتها، وترتيبها وإمكانية التقديم والتأخير فيها، ذلك أن المناقشات العلمية للمذكرات والأطروحات والرسائل الأكاديمية غالبا ما تركز على الجانب الشكلي بالأساس، طبعا دون إغفال الجانب الموضوعي أو ما يتعلق بالمعلومات. من هنا جاءت الرغبة الملحة في البحث في هذا الموضوع، من خلال طرح الإشكالية المتمحورة حول ماهية أجزاء البحث العلمي ومدى ضرورتها.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أجزاء البحث العلمي؟، وما ترتيبها؟، وما مكونات كلٍ منها؟ ، وما وظيفتها؟، وما مدى ضرورتها في البحث العلمي؟.

للإجابة على هذه الإسئلة تم اتباع الخطة التالية:

المحور الأول: العنوان

المحور الثاني: المقدمة

المحور الثالث: جذع البحث

المحور الرابع: الخاتمة

المحور الخامس: ملاحق البحث

المحور السادس: قائمة المصادر والمراجع

المحور السابع: الفهرس

المحورالأول: العنوان

إن عنوان البحث هو بمثابة تسمية له، وهو عادة ليس جملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول به، فهو أكثر بساطة من حيث التركيب في الجملة المعتادة، أو على أقل تقدير أكثر إيجازا منها (داي: 2008 ، ص 71) ، فهو أشبه ما يكون بلافتات السير التي توجه كل سائق إلى الجهة التي يقصدها، وكما يدل أي دال على مدلوله، يجب أن يدل العنوان على ما يتضمنه أو يشمله البحث من معلومات (فضل الله: 1998 ، ص 53).

عند إعداد عنوان البحث العلمي، ينبغي أن نتذكر جيدا حقيقة مهمة وهي أن العنوان سيقرأ من قبل آلاف الأشخاص، أما الذين يقرأون النص الكامل للبحث فهم في واقع الأمر أقل بكثير ممن يقرأون العنوان، وهذا ما يفسر قول كليفورد ألبورت "إن الانطباعات الأولى انطباعات قوية، لذلك ينبغي أن يتم إعداد العنوان بعناية على نحو يعطي تعريفا وملخصا يدل على ما هو آت"(داي: 2008 ، ص67)، وهو ما يؤكد أن العنوان هو الذي يحدد - غالبا - إن كان القارئ سيستمر في قراءة البحث أم سيتوقف عنده (حسن: 1996، ص 71) .

توجد عدة أساليب لصياغة عناوين البحوث، أهمها:

- عناوين موجزة، حيث تجمع بين الإيجاز الشديد والوضوح التام.
- عناوين على صورة أسئلة، خاصة في الموضوعات المثيرة للجدل، شريطة أن يقدم البحث إجابة شافية على السؤال المطروح.
- عناوين تستهدف إبراز جانب معين من أهداف البحث أو نتائجه، وذلك باستخدام النقطتين الرأسيتين (:) في وسط العنوان بهدف إبراز الأمر الذي يلي النقطتين.

- عناوين تبرز أهم نتائج البحث (حسن: 1996،ص ص 73- 75).
- عناوين في صيغة مزدوجة، حيث تحدد الصيغة الأولى موضوع البحث، وتحدد الصيغة الثانية دراسة الحالة أو نموذج الدراسة أو الإطار الزمني أو المكاني للدراسة.

كما تخضع صياغة العنوان لعدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية ومنهجية, لعل أبرزها ما يلي:

- أن تتبين منه حدود الموضوع وأبعاده.
- إيحاؤه بالأفكار الرئيسة للموضوع بصورة ذكية (أبو سليمان: 2005، ص 53).
- أن يكون شاملا لما يحتويه البحث، مانعا من دخول غيره فيه.
- أن يكون واضحا تمام الوضوح في دلالته على محتوى البحث.

ألا يكون متكلفا في عباراته من حيث اللفظ أو من حيث محاولة إخراجه مسجوعا (الربيعة: 2012، ص 72).

- أن يكون دقيقا، فلا يَعِد القارئ بأكثر مما يحصل عليه من قراءة البحث ذاته، ولا يكون مضللا له.
- أن يكون بسيطا، أي سهل الفهم بعيدا عن العموميات والإبهام والتأويل وتعدد التفاسير.

أن يكون موجزا دون إخلال بالمعنى، فلا يكون مختصرا جدا لا يوضح أبعاد الموضوع، ولا طويلا فضفاضا مملا يحتمل كل التفسيرات والتفصيلات (صيني: 1994، ص ص 137- 138)، حيث لا يحسن أن تزيد عدد كلمات عنوان البحث عن خمس عشرة كلمة (الحمد: 2019، ص 39)، لذلك يعرف البعض العنوان الجيد بأنه وصف محتوى البحث في أقل عدد ممكن من المفردات في غير إسهاب أو اقتضاب (داي: 2008 ، ص67).

- أن يكون سليم اللغة، بعيدا عن العبارات الصحفية الاستعراضية أو العامية .
- ألا يتكلف السجع فيه.
- ألا يكون موحشا منفرا، كأن يتضمن سبا أو شتما أو وصفا قبيحا (العزاوي: 2008، ص39).
- ألا يكون ركيكا ، كأن يشتمل على كثرة الاضافات (الحمد: 2019، ص 40).

مما سبق يتبين أنه كلما توفرت في العنوان الشروط السابق ذكرها تأكدت عبارتي " الكاتب من أجاد المطلع والمقطع"، و"عنوان البحث مطلعه"، حيث يكون العنوان جديدا مبتكرا، حاملا الطابع العلمي الرصين، مطابقا للأفكار الواردة بعده ومعبرا عن المشكلة باختصار، مبينا طبيعتها ومادتها العلمية، يعطي انطباعا أوليا في عبارات موجزة توحي للقارئ بفحوى البحث (دويدري: 2000، ص 406).

المحورالثاني: المقدمة

المقدمة هي ثاني ما يقرأه القارئ بعد العنوان، وهي الافتتاح العام والمدخل الرئيس والشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة ومدى منهجيتها العلمية، وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف عن قراءة البحث، لذا يجب أن تكتب بطريقة مشوقة، لتشد القارئ وتثير اهتمامه، وتدفعه لقراءة الأجزاء التالية من البحث(مبارك: 1992، ص 294).

من الأفضل أن لا يتسرع الباحث في كتابة المقدمة، بل يكتبها بعد الانتهاء من البحث بالكامل، وإن كان من الممكن إعداد بعض فقراتها كمسودة، يتم تعديلها وفقا لما تقتضيه ظروف سيرورة وصيرورة البحث(مبارك: 1992، ص 294).

يجب على الباحث عند كتابة المقدمة أن يتفادى الأمور التالية:

- لا ينبغي للباحث أن يبالغ في المدح والثناء على عمله، أو يُشعر القارئ بأنه آت بما لم يأت به الأوائل، أو أنه قد قرأ جميع ما في هذا الموضوع، واستعرض كل الجهود السابقة التي دارت حوله.
- كما لا ينبغي للباحث أن يبالغ في التواضع، فيحقِّر من عمله، ويُشعر القارئ أنه لم يقم بأي جهد يستحق الوقوف عنده.
- لا يحسن أن تشتمل المقدمة على كثرة الاقتباسات والهوامش، إلا ما لا بد منه، وفي حالات نادرة (الحمد: 2019، ص 98).
- لا يجب أن تكون المقدمة طويلة، فإذا طالت أو تضمنت ما يدخل في صلب البحث، ووجد الباحث نفسه أمام عناصر وأفكار تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة، وجب عليه أن يحذفها من المقدمة و يخصص لها فصلا تمهيديا (مدني: 2015، ص 152).

يجب أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

1- تحديد موضوع الدراسة.
2- أهمية الموضوع ، ومقدار الفائدة منه(العسكري: 2004، ص 104).
3- الإطار الزمني والمكاني للدراسة.
4- الأهداف أو الغاية التي يتوخاها الباحث من بحثه (فضل الله: 1998، ص 54).
5- الباعث أو البواعث القائمة وراء اختيار الموضوع (العسكري: 2004، ص 104)، أي الأسباب التي حدت بالباحث إلى معالجة موضوع بحثه، وهي عادة تنقسم إلى أسباب ذاتية كالرغبة في دراسة موضوع البحث، وأسباب موضوعية كعدم وجود الدراسات حوله أو ندرتها أو قصورها أو عدم دقتها أو انتفاء موضوعيتها...الخ (فضل الله: 1998، ص 53).
6- الإشارة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وما توصلت إليه من نتائج، مع مناقشة وجيزة لهذه الدراسات وبيان نقاط الضعف والقوة فيها، وبيان نقاط الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وما ستضيفه أو تسهم به من زيادة في المعرفة العلمية (عبيدات: 1999، ص 195).
7- تحديد الإشكالية التي يتمحور حولها موضوع البحث.
8- تحديد الأسئلة الفرعية التي تنبثق عن الإشكالية وتفصلها.
9- تحديد الفرضيات، والتي تعتبر بمثابة إجابات مؤقتة على الإشكالية والأسئلة المطروحة في انتظار التحليل الذي يكون في صلب الموضوع (ماجد: 2016، ص 54).
10- تحديد المنهج المعتمد في معالجة موضوع البحث (العسكري: 2004، ص 104).
11- التقسيم الأساس لموضوع البحث (أبو سليمان: 2005، ص 209).
12- الصعوبات التي واجهت الباحث في إنجاز بحثه.

المحور الثالث: جذع البحث

جذع البحث أو جسمه ويسمى أيضا المتن، وهو ما يتوسط مقدمة البحث وخاتمته، ويمثل جوهر الموضوع (بوحوش: 1990، ص 93)، وهو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي, لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي. كما يشتمل على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع، إنه يمثل عرضا وافيا ودقيقا ودراسة تحليلية ونقدية لموضوع البحث (فضل الله:

1998، ص 54)، وعلى الباحث أن يتبع في هذا الجزء خطة البحث المعلنة في المقدمة، والتي تنقسم إلى تقسيمات رئيسة وأخرى فرعية، من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع وغيرها (فضل الله: 1998، ص 93).

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد هناك هيكلة محددة لتقسيم البحث العلمي، فلكل بحث هيكلة مناسبة تتماشى وطبيعة الموضوع وحجم المادة العلمية ومدى تفريعاتها ، فقد نجد بحثا يحتوي على أقسام مقسمة إلى أبواب وفصول ومباحث، وبحثا آخر يحتوي على أبواب وفصول ومباحث، وثالثا يحتوي فصول بها مباحث ومطالب.

إن الصياغة العلمية الجيدة لجذع البحث تقتضي توافر الشروط التالية:

- حسن اختيار العناوين الرئيسة والفرعية.
- التسلسل المنطقي والترابط العضوي بين تقسيمات البحث المتماثلة.
- وجوب التناسب والتوازن بين تقسيمات البحث المتماثلة، وهذا التناسب لا يعني أن تأتي الأقسام أو الأبواب أو الفصول بحجم واحد أو بعدد متطابق من الصفحات، وإنما يعني أنه من الخطأ أن يكون حجم قسم أو باب أو فصل أو مبحث يساوي أضعاف حجم قسم أو باب أو فصل أو مبحث آخر (العسكري: 2004، ص 105).
- ضرورة وضع تمهيد لكل باب أو فصل بفقرة أو فقرات تتضمن الأفكار الرئيسة التي ينوي الباحث التعرض لها، وخلاصة في نهايته يلخص فيها الباحث ما أراد أن يثبته في ذلك الجزء، وفي نفس الوقت يمهد بها للجزء الموالي من بحثه (بوحوش: 1990، ص 93).
- تجنب الإفراط في استخدام ضمائر المتكلم المفرد (أنا) والجمع (نحن) التي تفيد التعظيم والغرور، ويوصى بأن يستخدم بدلا منها أساليب مثل: " يبدو أن" ، يظهر مما سبق" ، " يتضح من ذلك"، " يمكن القول" ، يُستنتَج ما يلي"...الخ (حسن: 1996، ص ص 70- 71).
- مراعاة كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة.
- الحرص على إبراز شخصية الباحث من خلال الإبداع والابتكار.
- احترام مقتضيات الأمانة العلمية، وهو ما يستدعي احترام القواعد الخاصة بالاقتباس والإسناد وتوثيق الهوامش، والتي تختلف باختلاف نوع المرجع، وتحدد بعض الدوريات أسلوب التوثيق الذي تعتمده ضمن معايير النشر لديها، ونجد أيضا أن بعض الجامعات تعتمد أسلوبا معينا من أساليب التهميش والتوثيق لطلابها.

كما تتعدد طرق تهميش وتوثيق المصادر والمراجع، والتي تعود في غالبها إلى مدارس أجنبية نسبة إلى أقسام أو كليات وضعت قواعد منهجية خاصة بها، منها الطريقة التقليدية، وطريقة MLA، وطريقة APA، وطريقة شيكاغو Chikago، وطريقة هارفارد Harvard. والجدير بالذكر أن القارئ لا تهمه اختلاف طرق توثيق البحوث بقدر ما يهمه :

- وضوح الطريقة وسهولتها.
- الالتزام في استعمالها من خلال البحث من بدايته حتى نهايته.
- شمولية المعلومات التي تقدمها الطريقة عن المصدر أو المرجع المستخدم أو المقتبس منه (كتاب جماعي: 2019، ص 92).

.المحور الرابع: الخاتمة

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر آخر نقطة في مسار عملية البحث (مدني: 2015، ص 154)، وتمثل النتيجة المنطقية لكل ما جرى عرضه ومناقشته، وهي المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية

الجديدة التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة، إنها تذهب إلى أبعد من قضايا البحث ومقدماته، حيث تعلن فيها الأحكام وتقرر النتائج (أبو سليمان: 2005، ص 210).

تتضمن خاتمة البحث العناصر التالية:

- خلاصة البحث، وهي عرض لموضوع البحث يشمل النقاط الأساسية فيه بدءًا بالفصل الأول وانتهاء بالفصل الأخير ، ولكن بصورة مختصرة وكأنها مقدمات أو مبررات يقصد منها التمهيد للنتيجة أو النتائج بشكل طبيعي.
- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أو أهم القضايا التي اكتشفها (العسكري: 2004، ص 105)، ويُفضَّل أن تُربَط النتائج بأسئلة البحث وأهدافه المطروحة في المقدمة، لتكون كالجواب لتلك الأسئلة، وكالغاية المبتغاة من البحث (الحمد: 2019، ص 99).
- التوصيات التي يقدمها الباحث وينصح بها، كضرورة متابعة البحث في فكرة أو مشكلة معينة من البحث لعدم تمكنه من ذلك، أو الحث على التعمق أكثر في موضوع بحثه إذا كان بحثه هو الأول من نوعه في هذا المجال(فضل الله: 1998، ص 54)، أو بطرح مواضيع بحث مستقبلية متعلقة بموضوع البحث قيد الدراسة (ماجد: 2016، ص 55)، أو تتضمن النقاط التي لم يتمكن البحث من معالجتها معالجة كافية، مفتتحا بذلك آفاقا جديدة لبحوث تالية (العسكري: 2004، ص 105)، ويمكن أن توجه التوصيات في شكل اقتراحات لهيئات أو مؤسسات معينة لها علاقة بموضوع البحث، ويراعي الباحث في ذكر التوصيات والمقترحات التي رآها في ضوء النتائج أن تتصف بالتحديد الدقيق والبعد عن التعميم (الحمد: 2019، ص 99).

تجدر الإشارة إلى إن الاقتباسات غير محبذة في خاتمة البحث كما في مقدمته، ولكن أحيانا قد تُضمَّن الخاتمة اقتباسا لنص مهم له أثر في الإقناع بنتيجة البحث (أبو سليمان: 2005، ص 210).

أما بالنسبة لحجم الخاتمة أو عدد صفحاتها فهو غير محدد، ولكن يجب أن يتلاءم مع عدد صفحات البحث، ومن المفضل ألا تزيد عن عشر صفحات. لأن المادة التي يمكن أن تطيل الخاتمة من الأفضل أن ترد في أماكنها المناسبة في البحث ضمن أحد الفصول (العسكري: 2004، ص ص 105- 106).

باعتبار أن الخاتمة هي الجزء النهائي في نصوص الرسالة الذي يترك الانطباع الأخير لدى القارئ، فهي بذلك تحتاج إلى عناية شديدة في ترتيب الأفكار وجودة الصياغة واختيار الجمل والعبارات، يحس القارئ من خلالها أنه وصل إلى نهاية البحث بطريقة طبيعية متدرجة دون تكلف.

لقد مكث القارئ طويلا في انتظار النتائج، ليحصل في النهاية على شيء له قيمته وأهميته ويختلف تماما عما سبق من الفصول، هذه الأخيرة هي في حقيقة الأمر مقدمات وبراهين يقصد منها التوصل إلى الإقناع بما يذكر في الخاتمة، فالبحث كله لا يعني شيئا إذا لم تكن له نتيجة أو نتائج لها قيمتها العلمية أو الفكرية أو الإجتماعية (أبو سليمان: 2005، ص 210).

في ذات السياق لا بد من التأكيد على أنه يجب على الباحث أن يوجه عنايته للمقدمة والخاتمة، لأن البعض يفضل أخذ فكرة عامة عن البحث بقراءة مقدمته وخاتمته، والربط بينهما ينشأ من كون المقدمة طرح للإشكالية أو المشكلة، والخاتمة عرض لحلها (مدني: 2015، ص 156).

المحور الخامس: ملاحق البحث

الملاحق هي وثائق اعتمد عليها الباحث، أو مختارات منها، ترقم وتوضع بعد الخاتمة مسلسلة وفق أرقامها (دويدري: 2000، ص 474)، فغالبا ما تحتوي البحوث العلمية على ملحق أو ملاحق تتضمن معلومات إضافية لا مجال لعرضها في فقرات البحث الأساسية (ماجد: 2016، ص 55).

إذا كانت الاحصائيات أو المعاهدات أو الصور أو الوثائق من الحجم الكبير التي قد يستغرق ذكرها عدة صفحات في البحث، مما يقطع تسلسل الأفكار وسلاسة العرض إذا وضعت في متن البحث، كان من الأفضل للباحث وضعها في ملاحق خاصة تأتي في نهاية البحث (سعودي: 1992، ص 142).

عادة لا توضع الملاحق في التقارير الصغيرة،أما في البحوث الكبيرة كرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه فلا بد في كثير من الأحيان من إلحاق بعض الأمور بالبحث في شكل ملاحق (العزاوي: 2008، ص 214).

إن الهدف من وضع الملاحق في البحث العلمي هو ما يلي:

- دعم البحث المقدم بالأدلة.
- تقديم العون للقارئ أو لباحث المستقبل، لاسيما إذا كان النص الأصلي للوثيقة نادر أو لم ينشر بعد (دويدري: 2000، ص 474).
- تزويد القارئ بنماذج تطبيقية لبعض المعلومات الواردة في البحث قصد توضيح الفكرة، وبالجداول الاحصائية التي قد يحتاجها القارئ عند استخدامه الوسائل الاحصائية في تحليل المادة العلمية عند استعمال الأسلوب الكمي(صيني: 1994، ص 583).
- تفادي اللجوء إلى استعمال الهوامش الإسنادية أو المرجعية المطولة والمملة، والاكتفاء بهوامش الإحالة السريعة التي تحيل القارئ مباشرة على الملحق للتفصيل أكثر في المعلومة (إيكو: 2002، ص 224).

أما بخصوص مضامين الملاحق، فيمكن أن تدرج فيها الوثائق أو البيانات التالية:

- نسخة من الاستبيان - أو ما يسميه البعض الإستبانة - الذي اعتمده الباحث لجمع البيانات في بحثه (عبيدات: 1999، ص 197).
- الخرائط (دويدري: 2000، ص 474).
- الموافقات الرسمية لإجراء الدراسة أو لاستخدام أدوات البحث كالاستبيان أو المقابلة.
- الوثائق التاريخية (البداينة: 1999، ص 45).
- صور لبعض الوثائق النادرة أو التي يصعب الحصول عليها (أبو سليمان: 2005، ص 241).
- نموذج عن الاستفتاء المستخدم في البحث.
- نماذج من المراسلات المختلفة ذات الصلة بالموضوع.
- المنحنيات البيانية والدوائر النسبية والمدرجات التكرارية .
- الوثائق الرسمية أو الدستورية.
- صور تفصيلية (ماجد: 2016، ص 55).

أما عن مكان ورود الملاحق في البحث فتكون بعد الخاتمة وقبل قائمة المصادر والمراجع، لأن الصلة العلمية بين الملاحق والبحث واضحة جدا، كما أن قائمة المصادر والمراجع قد تشمل المصادر التي اقتبست منها هذه الملاحق (شلبي: 1968، ص 141).

المحور السادس: قائمة المصادروالمراجع

قبل الخوض في شرح هذا الجزء من البحث لا بد من تحديد الفرق بين المصادر والمراجع، وهو أن المصادر تشمل الوثائق التي تحتوي على المعلومات الجديدة التي لم يسبقها إليها أحد ومن ثم فهي أصول، أما المراجع فهي الوثائق التي

تعتمد في محتواها على المصادر، وقد تكون شروحا لها. والبعض يميزهما على أساس علاقتهما بموضوع البحث، فإذا كانت علاقة مباشرة فهو مصدر، وإذا كانت علاقة غير مباشرة فهو مرجع.

إن عملية الإشارة إلى المصادر والمراجع المختلفة التي تم الرجوع إليها والاقتباس منها تعتبر من الأمور الأساسية والهامة في كتابة البحوث العلمية، حيث تبرز أهميتها من خلال النقاط التالية:

- تعتبر قائمة المصادر والمراجع السند الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، وهي بلا شك من أول الأجزاء التي يطلع عليها القارئ بعد العنوان والمقدمة والفهرس، ولذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأول عنده حول البحث والباحث (الخشت: 1990، ص 104).
- تعتبر قائمة المصادر والمراجع مؤشرا إيجابيا على الأمانة العلمية التي يتحلى بها الباحث، بإسناده المعلومة المقتبسة إلى أصحابها، وعدم انتحال جهود الآخرين.
- تسهل قائمة المصادر والمراجع على القارئ عملية الرجوع للمصدر الأصلي للمعلومة المقتبسة من طرف الباحث (عبيدات: 1999، ص 171).
- تعتبر قائمة المصادر والمراجع دليلا قويا على قيمة البحث وجديته وعمقه، وهي برهان واضح على سعة المصادر والمراجع التي استخدمها واعتمد عليها الباحث في بحثه (العسكري: 2004، ص 107).

كما يفترض بكل باحث أمين أن يذكر المصادر والمراجع التي استفاد منها استفادة حقيقية، وأن يتجنب أسلوب التضليل الذي يستخدمه البعض حيث يذكرون مصادر أو مراجع لم يستفيدوا منها، بل ولم يطلعوا عليها، إيهاما للقارئ بأنهم واسعو الاطلاع (الخشت: 1990، ص 105).

كذلك من الأمور المسلم بها في البحث العلمي أن يكون الباحث قد اطلع بنفسه على جميع المصادر والمراجع التي ذكرها في القائمة، فليس من الأمانة العلمية استقاء الباحث لمعلومات أوردها في بحثه من مرجع ما، ثم الإشارة إلى أصول أو مراجع تلك المعلومات كما أوردها المرجع الذي نقل عنه، دون أن يكون قد اطلع على تلك الأصول بنفسه، ويزداد الطين بلة حينما يتجاهل الباحث المرجع الذي نقل عنه كليةً (حسن: 1996، ص 91).

وعند إعداد قائمة المصادر والمراجع يجب مراعاة ما يلي:

- الترتيب حسب طبيعة الوثيقة: مصادر ثم مراجع.
- الترتيب حسب لغة المرجع: مراجع باللغة العربية ثم مراجع باللغة الأجنبية.
- الترتيب إما هجائيا أو أبجديا ، بداية بلقب الكاتب ثم اسمه.
- عدم ذكر الدرجة العلمية للكاتب، مثال الدكتور (د) أو الأستاذ الدكتور (أ.د).
- عدم كتابة رقم الصفحة التي رجع إليها الباحث.
- عدم تكرار أي مرجع أكثر من مرة.
- يجب كتابة المراجع بطريقة موحدة من البداية إلى النهاية (كتاب جماعي: 2019، ص 100).
- الترتيب حسب نوع الوثيقة: كتب، مقالات، وثائق حكومية، مواد غير منشورة كالرسائل والأطروحات، تقارير، البرامج التلفزيونية والاذاعية، المقابلات، المراجع الالكترونية ... (كتاب جماعي: 2019، ص ص 100- 101).

المحور السابع: الفهرس

إن استخدام الفهارس الملحقة بالمادة العلمية، سواء كانت بحثا أو رسالة أو أطروحة أو كتابا، هي ابتكار ظهر في الغرب، بعد اكتشاف الطباعة، وكذلك استخدام الهوامش الحديثة، وكلمة "فِهرس" أو "فِهرست" معربة عن اللغة الفارسية، ويقابلها بالعربية كلمات أخرى مثل: "قائمة" أو "لائحة" أو "مسرد" أو "ثبت" (العسكري: 2004، ص 106).

للفهرس أهمية خاصة، فهو دليل البحث العلمي وكشافه، وأداة استقراء كل جزء فيه (سعودي: 1992، ص 128)، والغرض منه هو إعطاء القارئ نظرة تحليلية للمواد الواردة بالبحث، وبذلك يتمكن من الإلمام بنظرة سريعة بالخطوط العامة للدراسة (مبارك: 1992، ص 290).

بالإضافة إلى فهرس المحتويات أو الموضوعات الذي لا يخلو بحث علمي منه، توجد عدة أنواع أخرى من الفهارس، أهمها:

- فهرس الملاحق.
- فهرس الجداول والرسوم البيانية.
- فهرس الخرائط والصور.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن (الخشت: 1990، ص 129).
- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المصطلحات.
- فهرس الفرق والطوائف.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الفهارس ليست كلها لازمة وإنما تكون بحسب الحاجة، فلكل بحث فهارس تناسبه، لذلك ليس ضروريا أن تُستخدَم جميع هذه الأنواع في البحث، إلا أن بعضها ضروري لكل بحث، مثل فهرس المحتويات وفهرس المصادر والمراجع (العسكري: 2004، ص 106).

يتم ترتيب الفهارس ترتيبا أبجديا أو هجائيا، عدا الآيات فيحسن أن تفهرس حسب السور وحسب رقم الآية من كل سورة (الحمد: 2019، ص 92)، وفهرس الموضوعات الذي يكون ترتيبه مطابقا للترتيب الوارد في خطة البحث.

يضم فهرس الموضوعات كل عناوين الأقسام الرئيسة للبحث، من مقدمة وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع وغيرها إلى غاية قائمة المصادر والمراجع والفهرس، موضَّحة بأرقام الصفحات الخاصة بها ، وتكتب جميع العناوين حرفيا كما في متن البحث (حسن: 1996، ص 67)، بحيث يظهر الفهرس على الشكل الآتي: (سعودي: 1992، ص 129).

مقدمة.....ص 01
الباب الأول:..... العنوان.....ص 07
الفصل الأول:..... العنوان.....ص 08
المبحث الأول:..... العنوان.....ص 09
المطلب الأول:..... العنوان.....ص 10

أما بالنسبة لباقي أنواع الفهارس والتي تشمل: الجداول والرسوم البيانية، الخرائط والصور، الأعلام، الأماكن، الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، الأشعار، والمصطلحات، فتأخذ الشكل التالي: (سعودي: 1992، ص ص 129- 132).

الرقم	العنوان أو الاسم	الصفحة

أما عن موضع الفهرس في البحث فيمكن وضعه في بداية البحث أو في نهايته، ففي البحوث الاسبانية والايطالية والفرنسية يوضع الفهرس في النهاية كآخر عنصر ، أما بالنسبة للبحوث الإنجليزية والألمانية فنجد الفهرس في البداية عقب صفحة الغلاف الداخلية مباشرة (إيكو: 2002، ص 225)، في حين نجد بعض البحوث العربية تعتمد الطريقة الأولى، والبعض الآخر يعتمد الطريقة الثانية.

خاتمة:

من خلال التعرض في هذا البحث لمختلف أجزاء البحث العلمي بالدراسة والتحليل يمكن استنتاج ما يلي:

تتمثل أجزاء البحث العلمي في العنوان والمقدمة والمتن والخاتمة والملاحق وقائمة المصادر والمراجع وأخيرا الفهرس، ويجب أن تكون وفق هذا الترتيب، حيث لا يجوز التقديم أو التأخير فيها.

لكل جزء من أجزاء البحث العلمي خصوصية تميزه، فلكل منها مضمون ووظيفة في البحث العلمي تختلف عن باقي أجزاء البحث الأخرى .

يمكن تصنيف أجزاء البحث العلمي حسب ضرورتها وإلزامية ورودها في البحث كما يلي:

- أغلب أجزاء البحث العلمي جد مهمة وضرورية لاكتمال أركان البحث العلمي، حيث لا يمكن تخيل بحث علمي منقوص من أحدها، ويتعلق الأمر بالعنوان والمقدمة والمتن والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والفهرس، لأن لكل جزء منها مكوناته وخصائصه ودوره في البحث، لا يمكن الاستغناء عنه.
- لا تنطبق صفة الإلزامية على الملاحق، لأن وجودها أو غيابها يتوقف على طبيعة موضوع البحث، وعلى حجم الوثائق الاستدلالية (جداول، وصور، ووثائق، ومنحنيات، وخرائط.....) وعلى مدى امكانية استيعابها في المتن.

قائمة المصادروالمراجع:

1. أبو سليمان، عبد الوهاب ابراهيم (2005): كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، الطبعة 9،مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. إيكو، أومبرتو (2002): كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة: علي منوفي،(د.ط)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
3. البداينة، ذياب (1999): المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، الطبعة 1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. بوحوش، عمار (1990): دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
5. حسن، أحمد عبد المنعم (1996): أصول البحث العلمي: إعداد وكتابة ونشر البحوث والرسائل العلمية، الجزء 2، الطبعة 1 ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
6. حسن، أحمد عبد المنعم (1996): أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الجزء 1 ، الطبعة 1 ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
7. الحمد، محمد بن ابراهيم (2019): الخلاصة في البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، الطبعة 1 ، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
8. الخشت، محمد عثمان (1990): فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، (د.ط)، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر.

9. داي، روبرت. أ و جاستيل، باربرا (2008): كيف تكتب بحثا علميا وتنشره، ترجمة: محمد إبراهيم حسن و أمجد عبد الهادي الجوهري وآخرين، الطبعة 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
10.دويدري، رجاء وحيد (2000): البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، الطبعة 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
11.الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي (2012): البحث العلمي: حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، الجزء 1، الطبعة 6، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12.سعودي، محمد عبد الغني والخضيري، محسن أحمد (1992): الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
13.شلبي، أحمد (1968): كيف تكتب بحثا أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، الطبعة 6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
14.صيني، سعيد إسماعيل (1994): قواعد أساسية في البحث العلمي، الطبعة 1 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
15.عبيدات، محمد وأبو نصار،محمد ومبيضين،عقلة (1999): منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة 2 ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
16.العزاوي، رحيم يونس كرو (2008): مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة 1 ، دار دجلة، عمان، الأردن.
17.العسكري، عبود عبد الله (2004): منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، الطبعة 2 ، دار النمير، دمشق، سوريا.
18.فضل الله، مهدي (1998): أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الطبعة 2، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
19.كتاب جماعي (2019): منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
20.ماجد، ريما (2016): منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية، (د.ط)، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، لبنان، تشرين الأول، 2016.
21.مبارك، محمد الصاوي محمد (1992): البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، الطبعة 1 ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
22.مدني، أحميدوش (2015): الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة 3، كلية الحقوق، جامعة فاس،المملكة المغربية.

مراحل البحث العلمي

1. مرحلة اختيار الموضوع.
2. مرحلة البحث عن الوثائق.
3. مرحلة القراءة .
4. مرحلة تقسيم الموضوع.
5. مرحلة تخزين المعلومات.
6. مرحلة الكتابة.

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية, مثل بقية الفروع الأخرى, إلى طرق وإجراءات وأساليب علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة, يجب احترامها والتقيد بها وإتباعها بدقة وعناية, حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع, كما تجب الإشارة هنا إلى أن اصطلاح البحث العلمي يشمل كل التقارير العلمية المنهجية والموضوعية مثل: مذكرات التخرج في مستوى الليسانس, وأبحاث رسائل الماجستير والدراسات العليا, وغيرها من التقارير العلمية.

وتمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل, متسلسلة ومتتابعة, متكاملة ومتناسقة, في تكوين وبناء البحث وإنجازه, وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة اختيار الموضوع:

تعتبر هذه المرحلة من أولى مراحل إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة, نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار, حيث توجد عوامل ومعايير مقاييس ذاتية نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية, ومهنية تتحكم في عملية اختيار الموضوع.

أ. العوامل الذاتية: أهمها :

1. الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية: يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه. وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والمعاناة والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث.
2. القدرات العقلية, سعة الاطلاع, التفكير والتأمل, الصفات الأخلاقية مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة الصبر والموضوعية والنزاهة والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات.
3. نوعية التخصص العلمي: يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي, بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه, فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.
4. طبيعة مركز أو موقف الباحث: فيختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والمادي والاجتماعي والسياسي, وما إليها من الاعتبارات تسهيلا على الباحث في عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة.

ب. العوامل الموضوعية:

1 . القيمة العلمية للموضوع: يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة, مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

2 . أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة: وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية, ونظرا لارتباط وتفاعل التكوين والبحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة. وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية, وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنسانيين.

3 . مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: فقد يكون البحث مذكرة الليسانس أو الماجستير وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومخابر الأبحاث. فنوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث.

4 . مدى توفر الوثائق والمراجع: حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية, وهناك الموضوعات التي تقل فيها الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها, كما توجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية. وهو عامل أساسي جوهري في تحديد واختيار الموضوع.

والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع, والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي, وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.

المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن الوثائق:

يتعين على الباحث الحصول على بيانات بحثه من خلال المصادر والمراجع[1] الموجودة بالمكتبات, وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا, وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث, وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

أ . الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة: (المصادر).

وهي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع, وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات, وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح " المصادر".

وأنواع الوثائق الأولية والأصلية العلمية في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية هي:

1 . المواثيق القانونية العامة والخاصة, الوطنية والدولية.

2 . محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية, التشريعية والتنفيذية.

3 . التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

4 . العقود والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة والمصادق عليها رسميا.

5 . الشهادات والمراسلات الرسمية.

6 . الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.

7 . الإحصائيات الرسمية.

---

1) نميل إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع: فالمصدر Source هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما, وهي ما يسمى بـ" المراجع الأصلية ", وهي المراجع ذات القيمة في الرسائل العلمية, ولذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها, وكلما ازداد استخدام المراجع الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منها, كلما عظمت قيمة الرسالة, وبخاصة إذا كانت هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل.

والمرجع هو Reference ما أخذ المادة الأصلية من مراجع متعددة وأخرجها في ثوب جديد. ومن ثم على الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر.

ب. الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة: (المراجع).

وهي المراجع العلمية التي تستمد قوتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة, أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث, أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى, وهي التي يجوز أن نطلق عليها لفظ "المراجع".

ومن أمثلتها:

1 . الكتب والمؤلفات الأكاديمية العامة والمتخصصة, مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية, العلوم السياسية, المنظمات الدولية , الدبلوماسية ، النزاعات الدولية ، و تاريخ العلاقات الدولية .....

2 . الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة, مثل نشرية وزارة الخارجية والدوريات المتخصصة.

3 . الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة, ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.

4 . الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس.

المرحلة الثالثة: مرحلة القراءة :

هي عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق, التي تتصل بالموضوع, وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا, حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للبحث، وتجعله مسيطرا على الموضوع, مستوعبا لكل أسراره وحقائقه, متعمقا في فهمه, قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها.

شروط وقواعد القراءة:

1 . أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2 . القدرة على تقييم الوثائق والمصادر.

3 . الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

4 . يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية.

5 . يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

6 . اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

7 . اختيار الأماكن الصحية والمريحة.

8 . ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.

9 . الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

أهداف مرحلة القراءة :

1 . التعمق في التخصص وفهم الموضوع, والسيطرة على جل جوانبه.

2 . اكتساب كم كبير من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى القدرة على التأمل والتحليل.

3 . اكتساب الأسلوب العلمي القوي.

4 . القدرة على إعداد خطة الموضوع.

5 . الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة.

6 . الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

أنواع القراءة:

1. القراءة الأفقية أو السطحية :

وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على عناوين الوثائق والفهارس الخاصة بها وقوائم المصادر والمراجع المختلفة,

وهي قراءة تصنيفية تهدف إلى تمييز القيم والجديد والمتخصص من الوثائق عن الضعيف والقديم والعام.

2. القراءة العمودية أو العميقة:

وهي القراءة التي تتركز حول الموضوعات والفصول والمباحث والمطالب والفقرات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة, يقوم بها الباحث بهدوء وتؤدة, وفقا لشروط القراءة السابقة الذكر, واستخلاص النتائج وتدوينها في بطاقات أو ملفات خاصة .

المرحلة الرابعة: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع:

هي عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه, وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والخاصة, على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

فيجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة, كالترتيب الزمني أوالمنطقي أو حسب الأهمية....

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع, تحديدا جامعا مانعا وواضحا, وإعطائها عنوانا رئيسا, ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث, والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة. بحيث يشكل التقسيم هيكل وبناء البحث, ثم القيام بإعطاء العناوين الفرعية والجزئية.

(الأجزاء, الأقسام, الأبواب, الفصول, المباحث, المطالب, الفروع، البنود. ثم: أولا، ثانيا, ثالثا....ثم أ ب ج...ثم 1 , 2 , 3 .....).

شروط التقسيم والتبويب:

هناك مجموعة من الشروط والقواعد يجب إتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة وناجحة, أهمها ما يلي :

1. التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.
2. الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب.
3. احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث.
4. يجب أن يكون التقسيم تحليليا وحيا ودالا, وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة.
5. تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والعامة والخاصة.
6. ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا, كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام, وكذا عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول ، وهلم جرا...

المرحلة الخامسة: مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

سهلت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة, عملية جمع المعلومات البحثية, خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية " , والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية, كمقومات محورية للبحث, وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة, كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه. خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقي.

وتعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه, والوقوف على مختلف الآراء والأفكار, خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية , وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

تصفية المعلومات:

وسرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية, فماذا يفعل؟

الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في تنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها, وذلك بواسطة الطرق التالية:

1. إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة, والتي تعتمد أساسا على المصادر.
2. التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة: سواء في إحصاءاتها وأرقامها, أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.
3. حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة: والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة, حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات, واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على أمهات الكتب والمصادر.
4. البعد عن المعلومات غير العلمية والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين أو مذهب معين, أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.
5. استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية: تخلصا وبعدا عن بلبلة الأفكار والتكهنات, وكل الأمور التي تغاير الدراسات العلمية.
6. الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق بصفة مباشرة بموضوع البحث: تلافيا للتشعب والتوسع, وتجنب الاستطراد, وتوفيرا للوقت والجهد.
7. تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية ما أمكن ذلك, مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة, مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصادر الدولية يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

أساليب تخزين المعلومات:

1 . أسلوب البطاقات:

ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة, ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام وعناوين البحث, ويشترط أن تكون متساوية الحجم, مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط, وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص، أو بلون واحد إن أمكن.

ويجب أن تكتب في البطاقة :المعلومة المقتبسة ، وكافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي اقتبست منه المعلومات, مثل اسم المؤلف, العنوان, دار وبلد الإصدار والنشر, رقم الطبعة, تاريخها, ورقم الصفحة أو الصفحات، كما يشار فيها إلى موقع هذه المعلومة المقتبسة في البحث.

2 . أسلوب الملفات:

يتكون الملف من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة, يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة, مع ترك فراغات لاحتمال الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة, أو احتمال التغيير والتعديل.

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منها:

1. السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
2. ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.
3. المرونة, حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
4. سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث, لما تم جمعه من المعلومات.

هذان هما الأسلوبان الأساسيان في الجمع والتخزين, ويوجد أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا, حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة جدا.

المرحلة السادسة مرحلة الكتابة:

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة, وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية دقيقة, وإخراجه بصورة واضحة وجيدة للقارئ, بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.

فعملية الكتابة تتضمن أهدافا معينة ومحددة, وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة, ولبيان ذلك يجب التطرق إلى نقطتين أساسيتين هما:

1. أهداف كتابة البحث العلمي:

أ. إعلان وإعلام نتائج البحث: إن الهدف الأساس والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات و كيفيات إعداد البحث وإنجازه, وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

ب. عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه: مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية, وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة, لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

ج. اكتشاف النظريات والقوانين العلمية: وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة, ودراستها وتحليلها وتقييمها, بهدف استخراج نظريات جديدة, أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

2. مقومات كتابة البحث العلمي:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي:

أ. **تحديد واعتماد منهج البحث** (أو مناهج البحث) وتطبيقه في الدراسة: وهو مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث, حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة علمية منهجية, في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق, حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة.

يؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة إلى إضفاء الدقة والوضوح والعلمية والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير, ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها.

ب. الأسلوب اللغوي العلمي والمنهجي الجيد:

الأسلوب في البحث العلمي يتضمن العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا, مثل:

1. سلامة اللغة, وفنيتها وسلامتها ووضوحها.
2. الإيجاز والتركيز الدال والمفيد.

3. عدم التكرار.
4. القدرة على تنظيم المعلومات والأفكار, وعرضها بطريقة منطقية.
5. الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.
6. تدعيم الأفكار بأكبر وأقوى الأدلة المناسبة.
7. التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.
8. قوة وجودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد اللازم لصياغة البحوث العلمية وكتابتها.

ج .**احترام قانون الاقتباس وقانون الإسناد والتوثيق:** توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية, يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس:

1. الدقة والفطنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.
2. عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية, بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.
3. الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه, وما لا يقتبس, فيجب اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.
4. تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس.
5. حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به, وتحاشي التنافر والتعارض وعدم الانسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع,
6. عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس, والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر ستة أسطر.
7. عدم ذوبان شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات, بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس, عن طريق دقة وحسن الاقتباس, والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

د .**الأمانة العلمية:** تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه, وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي, وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة. وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية:

1. الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.
2. الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.
3. الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش.
4. الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.
5. كلما تقيد بقواعد الأمانة العلمية, كلما ازدادت شخصيته العلمية قوة وأصالة.

هـ .**ظهور شخصية الباحث:** ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث, وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين, ونقلها دون تمحيص أو دراسة, كما تتضح لنا من خلال تعليقاته, وتحليلاته الأصيلة, مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

و .**التجديد والابتكار في موضوع البحث:** إن المطلوب دائما من البحوث العلمية أن تنتج وتقدم الجديد, من النتائج والحقائق العلمية, المبنية على أدلة وأسس علمية حقيقية, وذلك في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية.

وتتحقق عملية التجديد والابتكار في البحث العلمي عن طريق العوامل التالية:

1. اكتشاف معلومات وحقائق جديدة, متعلقة بموضوع البحث, لم تكن موجودة من قبل, وتحليلها وتركيبها وتفسيرها, وإعلامها في صورة فرضية علمية, أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.
2. اكتشاف معلومات وأسباب وحقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة والبحث, تضاف إلى المعلومات والحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.
3. اكتشاف أدلة وفرضيات علمية جديدة, بالإضافة إلى الفرضيات القديمة.
4. إعادة ترتيب وتنظيم وصياغة الموضوع محل الدراسة والبحث, ترتيبا وصياغة جديدة وحديثة, بصورة تعطي للموضوع قوة ووضوحا وعصرنة أكثر مما كان عليه من قبل.

توثيق الهوامش وقائمة المصادروالمراجع :

تقاس مدى مصداقية وجدية البحث أساسا بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث, واستفاد منها بالفعل كما ونوعا, والأهم حداثة وتطور هذه المصادر.

وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى, وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعبر عن الآراء الشخصية لكاتبها, فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش, طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة.

فيجب على الباحث عندما يقتبس معلومات من وثائق مختلفة أن يضع في نهاية الاقتباس رقما, ثم يعطي في الهامش بنفس الرقم كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق, مثل: اسم المؤلف, عنوان الوثيقة, دار الطبع ، مدينة الطبع، بلد الطبع, رقم الطبعة, تاريخها, رقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة.

ونظرا لأهمية الموضوع وصعوبته سنعالجه ببعض من التفصيل, ونتناوله في نقطتين رئيسيتين:

أولا: الهامش:

الهامش هو ما يخرج عن النص من إسناد وإحالات وتعاليق وشروح, ويعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث, وهو ثلاث أنواع:

1 . هامش الإسناد: ويتضمن معلومات خاصة بالمصادر والمراجع التي تم الإقتباس منها (سواء كان الاقتباس مباشرا: أي حرفيا وبين قوسين ولا يتجاوز ست أسطر ، أو غير مباشر :أي غير حرفي ، وبدون أقواس وغير محدد الحجم) وفق ترقيمها الموجود في المتن ،(أنظر هوامش هذه المطبوعة كنماذج).

2 . هامش التفسير: يستخدم لإيضاح و تفسير معلومة غامضة, أو لكونها غير مألوفة, أو مصطلح علمي, وهنا لا يشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح أو تفسير, فيكتفى بعلامة (*) في المتن, يقابلها التفسير في الهامش لنفس الإشارة. والهدف دعم ما كتب في المتن حول هذه الجزئية.

3 . هامش الإحالة: ويستخدم لإحالة القارئ على جهة أخرى(قد تكون على ملحق بالبحث أو على فصل سابق أو لاحق ...) للتفصيل أكثر في حالة احتمال غموض الفكرة التي وجد من أجلها هذا الهامش.

كيفية الإسناد وتوثيق الهوامش: وهي تختلف حسب نوع الوثيقة:

1 .الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الكتب:

.يقتبس الباحث المعلومة من المصدر أو المرجع , و يضعها بين قوسين, ويضع بعد الانتهاء منها رقم مرجع ليوثق المصدر أو المرجع في الهامش, ويتم ترقيم المصادر أو المراجع في متن البحث لتوثق في الهامش أمام نفس الرقم. ويتخذ الترقيم عدة أشكال, الشائع والعام منها هو وضع ترقيم للمصادر لكل صفحة على حدة وباستقلالية.

ويلجأ بعض الباحثين لترقيم مصادر كل فصل باستقلالية, بحيث يبدأ الباحث مصادر فصله من رقم (1) ويستمر لنهاية الفصل وفق عدد المصادر, فقد يصل الرقم إلى 35 أو 45 وهكذا, على أن يوثق مصادره أسفل الصفحة للأرقام التي وردت في نفس الصفحة.

ويرى بعض الباحثين ذكر التوثيق و المراجع مسلسلة وفق أرقامها في نهاية الفصل, تلافيا للتداخل بين المصادر.

ويعتمد البعض على ترقيم مصادر البحث وفق تسلسل مستمر من أول البحث إلى آخره, على أن توثق المصادر لكل رقم ما يقابله في نفس الصفحة, وإن كان البعض يرى أن الأدق والأفضل ثبت المصادر كلها مسلسلة في نهاية البحث.

والتباين السابق في كيفية الترقيم تصح في كل الأحوال وفق رؤية الباحث وطبيعة البحث ولا يعتبر من الأخطاء المنهجية.

يختلف توثيق الكتاب حسب حالة الاقتباس :

ففي حالة الاقتباس لأول مرة نكتب: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، دار ومدينة وبلد الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة، رقم الصفحة أو الصفحات, مثال ذلك: 1) عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية ، موفم للنشر ، الجزائر ، ط$_1$ ، 1992، ص77.

وفي حالة الاقتباس من أكثر من صفحة تكتب :..... ص ص 77-80 .

وفي حالة الاقتباس من نفس المرجع ، وبصورة متتالية ، تكتب العبارة التالية : 2) نفس المرجع ، ص 80.

وفي حالة الاقتباس من نفس المرجع ، وبصورة غير متتالية ، تكتب العبارة التالية :5)عبد العزيز جراد ، المرجع السابق ، ص 94.

وفي حالة الاقتباس من أكثر من كتاب لمؤلف واحد، فلابد أن نضيف عنوان الكتاب بعد اسم المؤلف تفاديا للخلط بين مراجعه المعتمد عليها في البحث فنكتب: 6)عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 94.

وفي حالة الاقتباس من كتاب له أكثر من مؤلف واحد :فإذا كان بمؤلفين أو ثلاثة فلا بد من ذكرهم كلهم مع باقي المعلومات الخاصة بالمرجع ، أما إذا كانوا أكثر من ثلاث مؤلفين فنكتفي بكتابة اسم ولقب المؤلف الأول ثم عبارة (وآخرون) ثم باقي المعلومات .

2.الإسناد والتوثيق في حالة الاقتباس من مقال منشورفي مجلة دورية:

يذكر اسم الكاتب, عنوان المقال بين قوسين, اسم المجلة وتحتها خط, اسم الهيئة التي تصدرها, مدينة وبلد الطبع, السنة، ورقم العدد, تاريخه ، ورقم الصفحة أو الصفحات. مثال ذلك:

.عبد الله الشيخ ، " الإسلام ونظرية الدومينو في السياسة الأمريكية " ، مجلة المجتمع ، جمعية الإصلاح الاجتماعي ، الكويت ، الكويت ، ع 1258 ، جويلية 1997 ، ص 25.

3.الإسناد والتوثيق من أبحاث ورسائل الماجستيروالدكتوراه غيرالمنشورة: ويكون كالتالي:

اسم الباحث، عنوان البحث أو الرسالة, بيان رتبة البحث (من حيث هو, رسالة ماجستير أو دكتوراه), ثم ذكر اسم الجامعة أو الكلية أو المعهد التي تم فيها إعداد ومناقشة البحث, سنة المناقشة, رقم الصفحة أو الصفحات.

4.في حالة الاقتباس من الوثائق الرسمية:

ذكر اسم أو نوعية الوثيقة القانونية الرسمية, من حيث هي, هل هي نص من الميثاق الوطني, أو الدستور, أو القانون، ذكر رقم المادة أو الفقرة.

وفي حالة الجريدة الرسمية, لا بد من ذكر السنة, ورقم العدد, تاريخ الصدور, رقم الصفحة أو الصفحات.

5. في حالة الاقتباس من مطبوعات: يكون كالآتي:

اسم الكتاب. عنوان المطبوعة. الجهة التي صدرت فيها. السنة الجامعية أو تاريخ الطبع. رقم الصفحة أو الصفحات.

6. في حالة الاقتباس من مقال منشورعلى الانترنت: يهمش على هذا النموذج:

اسم الكاتب، " عنوان المقال ". منشور على الرابط : .....www ، تاريخ التصفح: ...../...../.....

ثانيا: توثيق قائمة المصادروالمراجع :.....[2]

2 أنظر الخاصة بأجزاء البحث العلمي.

معيقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية

د. حفظاوي سعيد، جامعة عباس لغرور- خنشلة- الجزائر

ملخص:

يهدف هذا البحث كما يبدو من عنوانه إلى تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تقف في وجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والتي تحول دون انجاز بحثه على أكمل وجه وبلوغ الهدف المرجو منه، حيث تم تصنيف هذه المعيقات إلى ثلاث فئات: الأولى متعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية ، والثانية مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، والثالثة متصلة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي.

Abstract :

This research aims, as it appears from its title, to shed light on the most important obstacles that stand in the face of the researcher in the human and social sciences in the Arab world, which prevent the completion of his research to the fullest and attain the desired goal, these obstacles were classified into three categories: The first Related to the nature of human and social phenomena, the second related to the researcher's relationship with his research topic, and the third related to the climate of scientific research in the Arab world

مقدمة:

لعل من بين أهم القضايا المطروحة في فلسفة العلوم قضية مدى علمية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقضية تخلفها النسبي مقارنة بالعلوم الطبيعية والتقنية، وهو ما يستدعي البحث في العقبات التي تحول دون بلوغ العلوم الإنسانية والاجتماعية "علمية" العلوم الطبيعية والتقنية.

من هذا المنطلق ارتأيت تقديم هذه المداخلة التي تحمل عنوان معيقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تندرج ضمن المحور الثاني من أعمال الملتقى الدولي حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي الرهانات والمعيقات.

تتمحور إشكالية المقال حول السؤال التالي: ما هي المعيقات التي تقف في وجه البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي ؟، وما مدى إمكانية تجاوزها ؟.

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تم تناول معيقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي من خلال تصنيفها إلى ثلاث فئات: الأولى متعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، والثانية مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، والثالثة متصلة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي، حيث تم اتباع المنهجية التالية:

مقدمة

أولا - معيقات مرتبطة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية

1) تعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية

2) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للملاحظة
3) صعوبة ضبط الظواهر الإنسانية والاجتماعية
4) صعوبة قياس الظواهر الإنسانية والاجتماعية
5) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للتجربة المخبرية
6) صعوبة تعميم النتائج البحثية الخاصة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية
7) صعوبة التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية

ثانيا- معيقات مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه

ثالثا- معيقات مرتبطة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي

1) تفشي ظاهرة الأمية
2) ضآلة البحث العلمي
3) هجرة الكفاءات
4) انفصال النخبة عن واقع المجتمعات العربية
5) ضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي
6) ضعف الترجمة
7) العراقيل البيروقراطية

خاتمة

أولا- معيقات مرتبطة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية:

تمثل هذه الفئة مجموعة المعيقات التي تتصل بخصوصية الظواهر الإنسانية والاجتماعية، كتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وصعوبة إخضاعها للملاحظة،أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية بشأنها، أو التنبؤ بمستقبلها.

1) تعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية: يعود السبب الأول في هذا التعقيد إلى أن الإنسان هو محور هذه الظواهر، وهو أكثر الكائنات الحية تعقيدا سواء كفرد أو كعضو في مجموعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة نفسية ومزاجية لدرجة تربك الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتجعل من الصعب عليه تحديد نظام أو تتابع أو قانون يحكم هذا السلوك المعقد والمضطرب (غرايبة وآخرون، 1977، الصفحات 15- 16) .
كذلك إننا في العلوم الطبيعية والتقنية نحصل على الدليل وعلى الحقيقة من خلال التجربة، أو ضمن الملاحظة، لكننا في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكن أن نحوّل الانسان إلى أداة نجري عليه التجارب، فالفيزيائي مثلا لا يطلب رأي الذرة وهو يدرسها، أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن الإنسان موضوع البحث له عقل يفكر، وله عاطفة تجاه البحث، وله قدرة على التحول في المواقف، وإرادة للقبول أو الرفض، وإمكانية للتمويه والتمثيل (باباعمي، 2014، صفحة 87).

2) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للملاحظة: نتيجة لتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية تعتبر الملاحظة في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر صعوبة وأقل موضوعية مقارنة بها في العلوم الطبيعية والتقنية، فالتفسيرات في غالب الأحيان تعتمد على الجزء الملاحَظ، في حين الدوافع والقيم والاتجاهات لا تخضع للفحص، كما أن القيم الشخصية للباحثين ودوافعهم تؤثر في تقييمهم ونتائج دراساتهم (الضامن، 2007، صفحة 22)، وبالتالي فالأمر مرتبط أيضا بمشكلة الذاتية.
3) صعوبة ضبط الظواهر الإنسانية والاجتماعية: حيث تكون عملية الضبط أكثر صعوبة منها في العلوم الطبيعية، فالباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية يتعامل مع متغيرات عدة، ويعمل في ظروف أقل دقة (الضامن، 2007، صفحة

22)، فمن الصعوبة بمكان إجراء الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الإنسانية والاجتماعية، أو تحديد العامل الحاسم من بين العوامل المتداخلة المؤثرة في السلوك البشري.

4) صعوبة قياس الظواهر الإنسانية والاجتماعية: يصعب تحقيق الدقة والقياس الكمي الذي تحققه العلوم الطبيعية في نطاق الظواهر الإنسانية (محمد قاسم، 1999، صفحة 139)، ذلك أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية بطبيعتها لا تخضع للقياس إلا شكلا، ولا يمكن التحكم إلى درجة كافية بمتغيراتها لأنها تبقى تتفاعل وتتداخل وتتطور بفعل الإنسان وإرادته وتطلعاته، مما لا يسمح بالتنبؤ العلمي الدقيق بمستقبلها (باباعمي، 2014، صفحة 87).

5) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للتجربة المخبرية: ذلك أنه خلافا لما يجري في العلوم الطبيعية والتقنية، يجب على الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع وأن ينتظر تطورها وصيرورتها، لأنه ليس بإمكانه إيجاد ظروف حصولها وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماما لعالم الواقع (غرايبة وآخرون، 1977، صفحة 16).

6) صعوبة تعميم النتائج البحثية الخاصة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية: وذلك نتيجة لصعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الإنسانية والاجتماعية باستمرار، وانعدام الدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية والتقنية.

لقد ارتبطت مشكلة التعميم في العلوم الإنسانية والاجتماعية بمسألة تفرد موضوعها الأساسي وهو الإنسان، وما يتصل بهذا التفرد من تعقيد وعفوية وحرية إرادة وسرعة تغير وغيرها، مما يفضي إلى تعذر استخلاص نتائج قابلة للتعميم على كل المجتمع البحثي للظاهرة الإنسانية والاجتماعية (قنصوه، 2007، صفحة 52) .

إن هذه المشكلة ناتجة عن سببين: الأول يتعلق بتباين مشاعر واتجاهات أفراد الجماعة الواحدة مما يصعب أن نحصرهم في مقولة واحدة، وحتى إن تحقق ذلك على سبيل الافتراض، تنشأ صعوبة أن نعمم ما يصدق على جماعة أو شعب على جماعات أو شعوب أخرى وهذا هو السبب الثاني (محمد قاسم، 1999، صفحة 139).

7) صعوبة التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية: وهي نتاج الصعوبات السابقة الذكر مجتمعة، فباعتبار أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية معقدة، ويصعب إخضاعها للملاحظة أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية المتوصل إليها بشأنها، فإنه من الصعب جدا التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية بصورة دقيقة مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية والتقنية.

ثانيا- معيقات مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه:

إن هذا النوع من العراقيل يطرح مسألة بالغة الأهمية ألا وهي "الموضوعية" التي تعتبر المشكلة المحورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإن كل من يتعرض لها إنما يتعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للصعاب التي تواجه هذه العلوم لكي تبلغ مستوى العلوم الطبيعية ونجاحها (قنصوه، 2007، صفحة 74).

لا تُطرح قضية الموضوعية في العلوم الطبيعية أو الفيزيائية، حيث أن الباحث فيها يكون مستقلا كليا عن موضوع بحثه، ومن ثم ستكون النتائج المتوصل إليها نتائج علمية موضوعية يصل إليها أي باحث آخر إذا اتبع نفس الخطوات، بغض النظر عن ميوله النفسية أو انتمائه العقائدي أو الأيديولوجي أو السياسي.

تتعلق طبيعة العلاقة بين الباحث وموضوع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بمنطق العلم من حيث تحديد وإحكام البنية المنطقية لصياغة الفروض ومِحَكَّات قبولها، أو تعديلها، أو رفضها بموضوعية تنأى عن التحيز والهوى والإسقاطات اللا علمية (طريف الخولي، 2014، صفحة 61).

إذن فالباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ليس ملاحظا مجردا يقف خارج المجتمع ليراقب ظواهره وتطورها، وإنما هو جزء لا يتجزأ من المادة التي يلاحظها (غرايبة وآخرون، 1977، صفحة 16)، إننا لا نستطيع أن نفرق بين الإنسان "موضوع

البحث" والإنسان "الباحث"، بل إننا شئنا أم أبينا سنجد أن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ينغمس في موضوع بحثه ومن ثم يتحول الباحث إلى مبحوث (باباعمي، 2014، الصفحات 86-87) .

ثالثا- معيقات مرتبطة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي:

تشمل هذه الفئة مجموعة المعيقات التي لها علاقة بالجو العام المحيط بالبحث العلمي في العالم العربي، والمتمثلة في مشكلات تفشي ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة الكفاءات، وانفصال للنخبة عن واقع المجتمعات العربية، وضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وضعف الترجمة، وكذا العراقيل البيروقراطية.

1) **تفشي ظاهرة الأمية**: حيث أشار تقرير للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" (isesco) لسنة 2008 أن معدل الأمية في العالم الإسلامي، الذي يشمل العالم العربي، يتراوح بين 60% و70% من مجموع سكانه، بل ويصل إلى 80% في أوساط النساء، لاسيما في الأرياف والمناطق النائية، وهذا الوضع يشكل عقبة تعيق التنمية المستدامة في هذه البلدان في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2008، صفحة 1).
في حين أظهرت بعض التقارير العربية نوعا من التفاؤل بخصوص وضع الأمية في العالم العربي، حيث أشار المرصد العربي للتربية - التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تقريره لسنة 2012 - إلى أن إجمالي عدد سكان البلاد العربية حسب إحصائيات 2008 قد بلغ حوالي 335 مليون نسمة، وأن نسبة الأمية فيها قد بلغت 29%، أي ما يعادل 97 مليون أمي وأمية، فيما تراجعت النسبة سنة 2010 إلى 27.1%، حيث بلغت أقصاها في المغرب 43.9% وموريتانيا 42.5%، وأدناها في قطر5.3% وفلسطين 5.4%، فيما بلغت في تونس 22.4% والجزائر 27.4% ومصر 33.6%. (المرصد العربي للتربية، 2012، الصفحات 93-94).
تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبمقارنة الإحصائيات الصادرة عن التقريرين أعلاه والمتعلقة بكل من العالم الإسلامي والعالم العربي، يُلاحَظ أن الفروق بين النسب المعطاة شاسعة حيث تتجاوز الضِّعف، أي (60% و70%) بالنسبة للعالم الإسلامي و(29%) بالنسبة للعالم العربي، وهو ما يطرح مسألة مدى مصداقية الإحصائيات الصادرة عن مثل هذه الهيئات الدولية.
في نفس السياق اعتقد شكيب أرسلان في كتابه "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم"، في النصف الأول من القرن العشرين، أن من أهم أسباب تأخر المسلمين: "الجهل والعلم الناقص، وفساد الأخلاق لاسيما أخلاق الأمراء والعلماء، والجبن واليأس ونسيان ماضيهم المجيد" (أرسلان، الصفحات 75-77).
وبهذا فإن واقع العالم العربي لا يعكس صورة الإسلام الحقيقية، فالدين الإسلامي حثَّ على العلم واعتبر طلبَه فريضة دينية وواجبا أخلاقيا على كل مسلم ومسلمة، وذلك مصداقا لقول الله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} (سورة العلق- الآية 1- 5).

2) **ضآلة البحث العلمي:** تُنجَز معظم أنشطة البحث العلمي في العالم العربي من جانب مؤسسات التعليم العالي، التي يعاني كثير منها من محدودية الموارد وقصور الإدارة، على الرغم من تضخم تعداد العاملين في صفوف أجهزتها الإدارية (مؤسسة الفكر العربي، 2017- 2018، صفحة 112)، حيث تعتبر ضآلة أو قلة البحث العلمي أمرا طبيعيا لدى شعوب الدول المتخلفة عامة والعربية خاصة، لأن البحث العلمي يحتاج إلى جانب حرية الرأي وتمتع المواطنين بحقوقهم إلى مناخ علمي، وإلى أسس تربوية تحفز على الإبداع وتشجع على الابتكار، فالبحث العلمي لا يحظى بأولوية الاهتمام في أغلب بلدان العالم العربي، ولا يُستثمَر فيه نظرا لانعدام مناخه والتشجيع عليه مثله مثل بقية العالم المتخلف، وينتج عن ذلك نزيف مستمر للعقول المبدعة التي تجذبها الامتيازات والإمكانات المتوفرة بالخارج، ويرهقها تفسخ المجتمع وسيادة الرأي المستبد فيه والمانع لكل جو علمي (المنجرة، 1995، صفحة 183).

3) **هجرة الكفاءات:** أو ما يعرف بهجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة، حيث تعرّفها منظمة اليونسكو بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول، يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدما من الدول الأقل تقدما، وهو ما أطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا (مانع، 2016، صفحة 271)، وهي تعتبر مسألة معقدة وتعود إلى جملة من الأسباب بعضها خارجي يتعلق بالإغراءات والفرص المتاحة ونوعية الحياة الغربية، وبعضها داخلي يتصل بالظروف الشاقة السائدة في أغلب

دول العالم العربي وخاصة الظروف السياسية والاقتصادية وضيق الفرص، وبعضها ذاتي خاصة بالباحث نفسه ومدى ارتباطه بأمته أو استعداده للانفصال عنها.

إن لهذه الظاهرة عدة انعكاسات سلبية على الدول العربية، أهمها:

- اتساع الفجوة بين الدول العربية التي هجرها عدد معتبر من علمائها والدول المتقدمة المستقطبة لهؤلاء العلماء.
- الخسارة العلمية التي تتكبدها الدول العربية، نتيجة لهجرة هذه الكفاءات العلمية منها، وهي التي كان يُعوَّل عليها في عمليات البحث والتطوير وتخطيط العملية التنموية.
- الخسارة المادية الناتجة عن تكاليف تكوين هؤلاء العلماء والباحثين في الخارج في إطار البعثات العلمية (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 176).

وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن 70% من المبعوثين العرب لا يعودون إلى بلدانهم بعد الانتهاء من الدراسة، وقد وصلت حدة هذه الظاهرة إلى درجة أن بعض الدول العربية صارت توقع اتفاقات مع الدول الكبرى بهدف الحد من تلك الظاهرة، كأن لا تسمح لطلبتها وباحثيها بالبقاء في تلك الدول بعد حصولهم على الدرجة العلمية، وذلك نظرا إلى التكلفة الباهظة التي تقع على عاتقها نتيجة لهذه الظاهرة (المشاط، 1997، الصفحات 276-277).

4) **انفصال النخبة عن واقع المجتمعات العربية:** وذلك لأسباب سياسية استبدادية وأخرى ثقافية تغريبية، هذا الواقع الذي يدفع بالفرد العربي إلى سلك أحد طريقين: إما الذوبان في مرجعية ثقافية غربية في صيغة "الحداثة"، التي هي أصلا قيد النقد في بلاد المنشأ وحيث يعاني العالم بأسره من أزمة قيم، وإما التقوقع على النفس كهروب دفاعي إلى الماضي للاحتماء به (كوثراني، 1994، صفحة 166).

لقد أحسن "مارشال هودجسون" Marchall Hodgson وصف وتشريح المعضلة الثقافية في العالم الإسلامي ككل والعربي كجزء منه، في كتابه "مغامرة الإسلام: الوعي والتاريخ في حضارة عالمية"، حيث قال: "يعاني المسلمون، ورثة تلك الحضارة العالمية الكبرى، من أزمة ثقافية طاحنة نتيجة ما يعانونه من مفارقة بين الإمكانيات الهائلة في التاريخ والمعنى والموقع من جهة، وما يشهدونه من تضاؤل للدور أمام أنفسهم وأمام العالم من جهة ثانية.." (السيد، 2002، صفحة 97).

5) **ضعف الترجمة:** تحرص جميع الدول المتقدمة على استيعاب المعلومات المتزايدة عن طريق ترجمة الجديد والقديم في شتى المصادر، فالترجمة ليست مطلبا للدول المتخلفة وحدها وإنما هي إحدى سبل التقدم والحفاظ على هذا التقدم لدى الغرب. إن الترجمة في العالم العربي ضعيفة، وهذا الضعف لا يمس الجانب الكمي فحسب بل يتعداه إلى الجانب النوعي أيضا (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 181).

6) **ضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي:** ويظهر ذلك من خلال:

- ضعف نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، فالدول المتقدمة تخصص ما نسبته 2 % - 4 % من ناتجها المحلي كنفقات موجهة للبحث العلمي، أما في الدول العربية فلم تصل النسبة إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي (مانع، 2016، ص279)، حيث أثبتت إحصائيات شملت الدول العربية في الفترة ما بين سنتي 2003 و2014 أن نسبة الإنفاق لم تصل إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي (مؤسسة الفكر العربي، 2017-2018، صفحة 56).
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وعدم وجود آليات مناسبة كما هو معمول به في الغرب.
- استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات المالية الجامعية.
- ظروف العمل والسكن وتدني الأجور الخاصة بالباحثين في أغلب الدول العربية لا تشكل حافزا للمضي قدما في البحث العلمي (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 182).

7) **العراقيل البيروقراطية:** وهي منتشرة وتمثل السمة السائدة في الدول العربية كما هو الحال في الدول المتخلفة بصفة عامة، ومن أهمها:

- عدم ربط الأبحاث العلمية بخطط التنمية المتبعة في الدولة من أجل تقديم حلول علمية وعملية لمشاكل المجتمع (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 184)، وهو ما جعل الأبحاث العلمية في مختلف العلوم حبيسة الأدراج، وغير مستثمرة في البرامج التنموية.

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من مختلف الدوائر الحكومية، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو العسكري. أما إذا ما أتيحت فرصة للحصول على بعض المعلومات أو الإحصائيات فآنذاك تطرح إشكالية مدى مصداقية هذه الأخيرة.

– صعوبة الحصول على التراخيص لإجراء مقابلات أو استبيانات في بعض المؤسسات أو الدوائر الحكومية، خاصة إذا تعلق الأمر بمواضيع ذات الطابع التاريخي أو السياسي أو الأمني.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن المعيقات التي تقف في وجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي عديدة ومتنوعة، فمنها ما يتصل بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية كتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وصعوبة إخضاعها للملاحظة، أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية بشأنها أو التنبؤ بمستقبلها. ومنها ما يتصل بعلاقة الباحث بموضوع بحثه ونقصد به مسألة الموضوعية. ومنها ما يتصل بمناخ البحث العلمي في العالم العربي من مشكلات تفشي ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة للكفاءات، وانفصال للنخبة عن واقع المجتمعات العربية، وضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وضعف الترجمة، وكذا العراقيل البيروقراطية.

أما عن امكانية تجاوز هذه المعيقات فهي تختلف حسب اختلاف نوع هذه الأخيرة، وهي كما يلي:

– معيقات مستعصية عن الحل، فلا يمكن القضاء عليها ولا تذليلها، مثلما هو الحال بالنسبة للمعيقات المتعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، حيث لا يستطيع الباحث القضاء على تعقيدات الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، ولا إخضاعها للملاحظة ولا ضبطها ولا قياسها ولا إخضاعها للتجربة المخبرية ولا تعميم النتائج البحثية الخاصة بها ولا التنبؤ بمستقبلها بنفس أسلوب العلوم الطبيعية والتقنية.

– معيقات يمكن للباحث تذليلها ولو نسبيا، كما هو الحال بالنسبة للمعيقات المرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، وذلك من خلال محاولة الابتعاد عن الذاتية عبر التجرد من كل العوامل النفسية والأيديولوجية والسياسية والمصلحية والمذهبية، وتحري الموضوعية أكثر فأكثر وتحكيم العقل والمنطق العلمي في أحكامه ومواقفه. وطبعا تبقى هذه الخطوات صعبة نسبيا، لأن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يخضع لإحدى أو بعض العوامل الذاتية السابقة الذكر لا شعوريا أو لا إراديا.

نستنتج من الفئتين السابقتي الذكر أن هذه المعيقات لا تنقص من علمية العلوم الإنسانية والاجتماعية بقدر ما تضفي عليها صفة النسبية التي تعتبر أهم خاصية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

– معيقات يمكن تذليلها والقضاء عليها، وتقع المسؤولية هنا على عاتق الدولة وعلى المؤسسات ذات الصلة بالبحث العلمي، مثلما هو الشأن بالنسبة للقضاء على ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة الكفاءات، وانفصال النخبة عن واقع مجتمعاتها، وضعف الترجمة، وكذا ضعف الانفاق على البحث العلمي والعراقيل البيروقراطية.

نستنتج من هذه الفئة الأخيرة أن هذه المعيقات ليست حكرا على البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية فحسب، بل تتعداه إلى باقي العلوم الطبيعية والتقنية، وذلك نظرا لتأثرها كلها بمناخ البحث العلمي السائد في العالم العربي.

قائمة المراجع:

1- المرصد العربي للتربية (2012)، تقرير حول التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

2- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (2008)، تقرير حول إنجازات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو) في مجال محو الأمية في الدول الأعضاء، نيروبي، كينيا.

3- المهدي المنجرة (1995)، الحرب الحضارية الأولى، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر.

4- رضوان السيد (2002)، المسألة الحضارية..الصراع والحوار والتواصل، مجلة شؤون عربية، العدد 109.

5- شكيب أرسلان (بلا تاريخ)، لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

6- صلاح قنصوه (2007)، الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
7- عبد المنعم المشاط (1997)، التخلف والتجزئة في العالم الإسلامي، في قضايا دولية معاصرة ، ط2.
8- فاطمة مانع (2016)، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15.
9- فوزي غرايبة وآخرون (1977)، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
10-محمد باباعمي (2014)، مقاربة في فهم البحث العلمي، ط1، دار وحي القلم، دمشق، سوريا.
11-محمد صادق اسماعيل (2014)، البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي: كيف نهضوا؟، ولماذا تراجعنا؟، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة، مصر.
12-محمد محمد قاسم (1999)، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
13-منذر الضامن (2007)، أساسيات البحث العلمي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14-مؤسسة الفكر العربي (2017 - 2018)، الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه، التقرير العربي العاشر للتنمية والثقافة، بيروت، لبنان.
15-وجيه كوثراني (1994)، الإسلام والمسلمون في عالم متغير، مجلة الحوار، العدد 31.
16-يمنى طريف الخولي (2014)، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنينها وإمكانية حلها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.